

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية : دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الليبية

د : فيصل محمد عبدالجليل*

قسم المحاسبة جامعة بنغازي

faisal951978@yahoo.com

0009-0003-4746-9068

حمزه حميد سعد

باحث دكتوراه ، قسم المحاسبة ، جامعة درنه

hbmzh7002@gmail.com

0009-0009-3095-8862

تاريخ القبول 2026/8/13م

تاريخ الارسال 2026/7/2م

The Role of Internal Auditing in Enhancing the Effectiveness of Banking Risk Management: A Field Study of a Sample of Libyan Commercial Banks.

Dr. Faisal Mohammed Abduljali

faisal951978@yahoo.com

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi,
Benghazi, Libya

Hamzah Hameed saed

hbmzh7002@gmail.com

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Derna,
Derna, Libya

Abstract

This study aimed to measure and examine the role of internal audit in enhancing the effectiveness of bank risk management at Wahda Bank and the National Commercial Bank. It specifically investigated the role of internal audit in managing credit risk, operational risk, and market risk. The study was motivated by the importance of internal audit as a key control mechanism that contributes to evaluating risk management systems, assessing the adequacy of internal controls, identifying deficiencies at an early stage, and providing appropriate recommendations for addressing them. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire to collect data from employees working in departments related to internal audit and risk management at the two banks under investigation. Appropriate descriptive and inferential statistical methods were employed to analyze the data and test the main and sub-hypotheses. The results revealed that internal audit has a positive and statistically significant role in enhancing the effectiveness of bank risk management at Wahda Bank and the National Commercial Bank. Based on these findings, the study proposed a set of recommendations aimed at strengthening the independence of the internal audit function, enhancing the professional competence of internal auditors, and improving coordination between internal audit and risk management departments, thereby contributing to more effective bank risk management.

Keywords: Internal audit, bank risk management, credit risk, operational risk, market risk, Libyan commercial banks.

المخلص :

هدفت الدراسة إلى قياس واختبار دور المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المصرفية في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني، وذلك من خلال تناول دورها في إدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، وانطلقت الدراسة من أهمية المراجعة الداخلية بوصفها إحدى الآليات الرقابية التي

تسهم في تقييم نظم إدارة المخاطر، والتحقق من كفاية الضوابط الداخلية، والكشف المبكر عن أوجه القصور، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من العاملين في الإدارات ذات الصلة بالمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المصرفين محل الدراسة، كما استُخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية، وأظهرت النتائج وجود دور إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المصرفية في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني وفي ضوء النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى دعم استقلال المراجعة الداخلية، وتعزيز كفاءة العاملين بها، وتطوير التنسيق بينها وبين إدارات المخاطر، بما يسهم في رفع فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر المصرفية، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، المصارف التجارية الليبية.
المقدمة:

شهدت المراجعة الداخلية تطوراً كبيراً في الفترة الأخيرة سواء من حيث المفهوم أو الأهداف أو طريقة تنفيذها أو القائمين بها، حيث تغيرت الوظيفة من مجرد قيامها بالمساعدة في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسات إلى العمل على التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية جيدة وإدارة مخاطر فعالة (عبد الحليم، 2018). يُعدّ توجه المؤسسات المالية - ولا سيما المصارف بوصفها حجر الزاوية في هذا القطاع نظراً لدورها المحوري في تنفيذ السياسة النقدية والنظام المالي للدولة - نحو تطوير آليات المراجعة الداخلية وتوسيع عملياتها، ومن أبرز هذه التطورات المعاصرة دورها في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

"تتعرض المصارف التجارية لتأثيرات جسيمة ناتجة عن التقلبات المستمرة في البيئة الاقتصادية، مما يزيد من حدة المخاطر المرتبطة بأنشطتها المتنوعة، وتأتي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل في صدارة التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات وعليه، تُعد إدارة المخاطر المصرفية من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام متزايد من قبل المتخصصين في القطاع المصرفي على الصعيدين المحلي والدولي، لا سيما بعد تزايد الأزمات المالية والمصرفية خلال الفترة الأخيرة، وقد أظهرت التحليلات أن تقاوم هذه الأزمات يعزى أساساً إلى عاملين جوهريين: الأول

يتمثل في عجز المصارف عن إدارة المخاطر بكفاءة، والثاني يرتبط بضعف أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية المنوطة بها.

3/1 مشكلة وتساولات الدراسة:

يحتاج القطاع المصرفي إلى وجود إدارة فعّالة للمخاطر تقوم بتخطيط وتحليل المخاطر ووضع الاستراتيجيات لمواجهتها والتقليل من تداعياتها الأمر الذي اقتضى الاهتمام بتفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية بوصفها إحدى الركائز الأساسية التي تُسهم في أنجاح العمل المصرفي والتقليل من الفشل المالي.

وفي هذا السياق بينت دراسة البلوي (2021) ان المراجعة الداخلية تمارس دوراً هاماً في عملية إدارة المخاطر المصرفية وذلك عبر المساهمة في تقييم هذه المخاطر وتقديم المساعدة في معالجتها لكونها تمثل التهديدات الحقيقية التي تحول دون تحقيق المصارف التجارية لأهدافها وتهدد استمراريتها

ونظراً لما شاهدته المصارف التجارية الليبية من تغيرات طرأت على بيئة الأعمال المالية والتي منها على سبيل المثال: السماح بالخصخصة ودخول الشريك الأجنبي واندماج بعض المصارف مع بعضها البعض، فضلاً عن الأوضاع السياسية المتأزمة التي تشهدها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي الليبي الأمر الذي جعل تلك المصارف تواجه في الآونة الأخيرة العديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهدافها، وبالتالي تشكل تهديداً لنجاحها في بيئة الأعمال المصرفية الحديثة والمنافسة (عبدالحليم، 2018).

حيث أشار كل من تقرير الاستقرار المالي (2017) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وتقرير ديوان المحاسبة الليبي (2020) إلى وجود ضعف في إجراءات المراجعة الداخلية خاصة فيما يتعلق بمراجعة أعمال إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، رغم تبني المصارف التجارية معايير بازل.

تأسيساً على ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

السؤال الرئيسي:

ما دور إدارة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية ؟
من خلال التساؤل الرئيسي السابق تنبثق عدة تساؤلات فرعية تمثل الإجابة عنها تحقيقاً لأهداف الدراسة وتتمثل في:

1. ما دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية ؟

2. ما دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية ؟

3. ما دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر السوقية بالمصارف التجارية ؟

4/1 الفرضية الرئيسية

يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية

وتنبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دوراً ذا دلالة إحصائية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية .

- تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دوراً ذا دلالة إحصائية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية .

- تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دوراً ذا دلالة إحصائية في تعزيز فعالية إدارة مخاطر السوق بالمصارف التجارية الليبية

5/1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بشقيها العلمي والعملية في التالي:

- تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في التعرف على دور المراجعة الداخلية بشقية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

- تتمثل الأهمية العملية كونها تركز على المصارف التجارية العاملة في ليبيا باعتبارها عصب النشاط المالي في الاقتصاد الوطني وما تواجهها من مخاطر نتيجة ضعف المراجعة الداخلية بها.

6/1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تحديد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية من خلال النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على مهام المراجعة الداخلية.
- تسليط الضوء على مفهوم إدارة المخاطر المصرفية.
- تحليل العلاقة بين مهام المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

7/1 منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، سيتم الاستناد إلى المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على:

- المنهج الاستقرائي: يبدأ من الجزئيات للوصول إلى العموميات، ويمر بأربعة مراحل هي الملاحظة ووضع الفروض واختبار الفروض من خلال الدراسة الميدانية وصياغة النتائج العامة.
- المنهج الاستنباطي: يبدأ بالأحكام العامة للوصول إلى الجزئيات والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي بقصد معرفة وتحديد دور الإسناد الخارجي لمهام المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

1/7/1 أسلوب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي في جمع البيانات على قائمة استقصاء تحتوي على مجموعة من الأسئلة لاختبار صحة الفروض، وقد روعي عند إعدادها أن تعرض بشكل مبسط ومتسلسل بطريقة تسهل على المستقصي منه فهم هذه الأسئلة بما يضمن في النهاية تحقيق أهداف الدراسة وسهولة إجراء التحليل الإحصائي.

8/1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مديري وموظفي إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية، وموظفي وحدة المراقبة والامتثال بالمصارف التجارية محل الدراسة وقد تم الاعتماد على توزيع استبانة جمع المعلومات والبيانات.

9/1 حدود الدراسة:

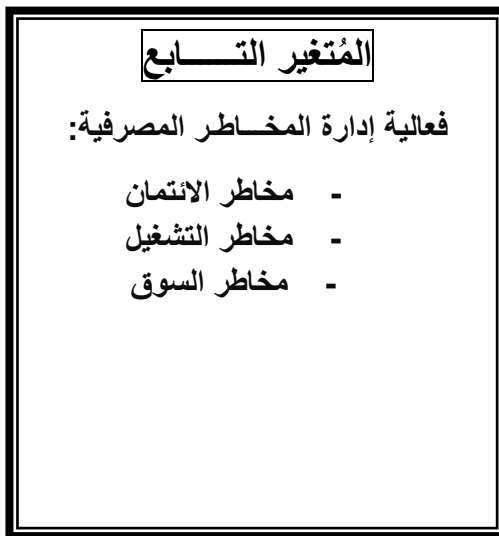
الحدود البشرية والمكانية: وتتمثل في موظفي مديري إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية وموظفي وحدة الرقابة والامتثال في المصارف التجارية الليبية في المنطقة قيد الدراسة (مصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة) على اعتبار أن الإدارات

العامة لهذه المصارف تقع جغرافياً في المنطقة الشرقية، فضلاً عن كونها هي الأقدم من حيث تاريخ التأسيس والأكثر انتشاراً جغرافياً.

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية مهام المراجعة الداخلية، كمتغير مستقل، والمتغير التابع يتمثل في فعالية إدارة المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان- التشغيل- السوق).

10/1 متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على متغير مستقل يتمثل في المراجعة الداخلية من جهة ومتغيرات تابعة من جهةٍ أخرى تتمثل في فعالية إدارة المخاطر المصرفية كما هو موضح بالشكل رقم (1):



شكل (1) المتغيرات التابعة والمستقلة
بناءً على الدراسات السابقة وفروض الدراسة

الفصل الثاني - الإطار النظري لفاعلية المراجعة الداخلية

الدراسات السابقة :

■ Tanbour et al.

(2025) هدفت إلى بيان أثر الالتزام بأخلاقيات المراجعة الداخلية، والمتمثلة في النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة المهنية، في فعالية إدارة المخاطر بالمصارف العاملة في فلسطين خلال فترات الأزمات. واعتمدت الدراسة المنهج المختلط التفسيري المتتابع؛ إذ جُمعت البيانات الكمية باستخدام استبانة وُزعت على عينة طبقية عشوائية بلغت (160) مشاركًا من مجتمع مكون من (273) فردًا، شمل العاملين في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وأعضاء لجان المراجعة والمخاطر في المصارف التجارية والإسلامية والأجنبية. كما أُجريت مقابلات شبه منظمة مع (25) خبيرًا اختبروا بطريقة قصدية لتفسير النتائج الكمية بصورة أعمق. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لأخلاقيات المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، حيث فسرت مبادئ الأخلاقيات مجتمعة ما نسبته (38.1%) من التباين في فعالية إدارة المخاطر. وجاءت النزاهة في المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير، تلتها الكفاءة المهنية ثم السرية، في حين لم يظهر للموضوعية أثر ذو دلالة إحصائية. وأوضحت نتائج المقابلات أن ضعف أثر الموضوعية يرجع إلى التدخلات التنظيمية، والضغط الإداري، والقصور الهيكلي، ومحدودية الموارد المتاحة لوظيفة المراجعة الداخلية.

■ Mohammad et

(2025) al. إلى التعرف على أثر عوامل حوكمة المراجعة الداخلية في تبني المراجعة القائمة على المخاطر في المصارف التجارية الأردنية. واعتمدت الدراسة تصميمًا كمياً مقطعيًا، واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات من مديري الإدارات المحاسبية والمالية بالمصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان. وقد وُزعت الاستبانة على (460) مديرًا، واستُردت (372) استبانة، فيما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (339) استبانة، بنسبة صلاحية بلغت (73.7%). واستخدمت الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية لاختبار الفرضيات. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لجميع عوامل حوكمة المراجعة الداخلية في تبني المراجعة

القائمة على المخاطر، والمتمثلة في خصائص المراجعة الداخلية، وخصائص لجنة المراجعة، ونظام إدارة المخاطر، ونظام الرقابة الداخلية. وجاءت خصائص لجنة المراجعة في المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير، تلاها نظام الرقابة الداخلية، ثم خصائص المراجعة الداخلية، وأخيرًا نظام إدارة المخاطر. وتدل هذه النتائج على أن وضوح صلاحيات المراجعة الداخلية واستقلاليتها، وفاعلية لجنة المراجعة، وقوة نظم الرقابة وإدارة المخاطر، تمثل متطلبات أساسية لتوجيه أنشطة المراجعة نحو المخاطر المصرفية الأكثر أهمية.

■ Tanbour et al. (2025)

هدفت إلى اختبار أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين لعام 2017، وبخاصة معايير الصفات ومعايير الأداء، في فعالية إدارة المخاطر بالمصارف العاملة في فلسطين خلال فترات الأزمات. واستخدمت الدراسة المنهج المختلط وفق التصميم التفسيري المتتابع، وبلغ مجتمع الدراسة (1,348) فردًا من أعضاء لجان المراجعة ولجان إدارة المخاطر وموظفي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر. واختيرت عينة قصدية مكونة من (160) مشاركًا، جُمعت منهم البيانات بواسطة استبانة، ثم أُجريت مقابلات معمقة مع (25) مشاركًا لتفسير النتائج الكمية، كما استُخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق كل من معايير الصفات ومعايير الأداء في فعالية إدارة المخاطر المصرفية خلال الأزمات، مع تفوق معايير الأداء من حيث قوة التأثير. كما بيّنت النتائج أن الالتزام بهذه المعايير يعزز قدرة المراجعة الداخلية على التنبؤ بالمخاطر، والكشف المبكر عنها، والمساهمة في إعداد مصفوفات المخاطر، وتقديم تقارير دقيقة تساعد الإدارة العليا على اتخاذ القرارات المناسبة والحد من الآثار السلبية للأزمات.

■ دراسة ابوزيد و ابوزقيه(2024):

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف العاملة في مدينة مصراته والتعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر وقياسها وتقييمها والاستجابة لها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة ان المراجعة الداخلية تساهم في فعالية إدارة المخاطر المصرفية، واوصت بزيادة تفعيل دور المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر.

■ دراسة أبو سيف (2024):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإدراك لدى المراجع الداخلي بأهمية إدارة المخاطر وتفعيلها وتقييمها ومتابعتها في المصارف التجارية، وأجريت هذه الدراسة على مصرف الجمهورية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع (30) استبانة على عينة الدراسة واسترجع منها (21)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: إدراك المراجع الداخلي بأهمية إدارة المخاطر والعمل على تقييمها وتفعيلها في المصارف التجارية، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: زيادة تقييم وتحليل المخاطر المحتملة وتقييم الإرشادات لتقليل المخاطر، والمحافظة على تنفيذ إجراءات المراجعة والسياسات المتبعة في إدارة المخاطر، و على المراجع الداخلي التعاون مع إدارة المصارف لضمان فهم متطلبات إدارة المخاطر ومتابعتها، وتقييم إدارة المخاطر المصرفية.

1دراسة عبدالحليم (2018):

بينت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في ليبيا من خلال استخدام المنهج العلمي الحديث في المحاسبة، وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وقد تكون مجتمع الدراسة من (121) موظفا في (إدارة المراجعة الداخلية ، إدارة المخاطر ، وحدة المراقبة والامتثال) كما كانت متغيرات الدراسة (الاستقلالية والموضوعية للمراجع الداخلي وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي، والنزاهة المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا، ودعم الإدارة العليا الغير تنفيذية لتوصيات المراجعة الداخلية، وقد أبرزت الدراسة موافقة المشاركين في الدراسة على تأثير جميع المتغيرات على تحسين أداء إدارة المخاطر أظهرت الدراسة وجود اتصالات فعالة ونظام معلومات جيد لدى هذه الإدارة إلا أنه لا يوجد ثقافة ملائمة لمخاطر المصارف فضلاً عن عدم وجود تدريب كافي لدى موظفي هذه الإدارة.

■ دراسة المحجوب (2015):

هدف الدراسة الى التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية وقد تكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة بمدينة بنغازي ومصراته والخمس وتم توزيع قائمة استقصاء لجمع المعلومات وقد توصلت الدراسة الى ان إدراك المراجع الداخلي أهمية إدارة المخاطر المصرفية له دور بارز في تحسين

اداءه إدارة المخاطر وقد اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمراجعة الداخلية وتفعيل دورها في إدارة المخاطر المصرفية.

الفجوة البحثية:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن الأدبيات الأجنبية أكدت أهمية عدد من الجوانب المرتبطة بالمراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر المصرفية؛ إذ تناولت دراسة Tanbour et al. (2025a) أثر أخلاقيات المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، في حين ركزت دراسة Tanbour et al. (2025b) على أثر تطبيق معايير الصفات والأداء، بينما اختبرت دراسة Mohammad et al. (2025) أثر عوامل حوكمة المراجعة الداخلية في تبني المراجعة القائمة على المخاطر، وعلى الرغم من أهمية نتائج هذه الدراسات، فإنها تناولت أبعاداً محددة للمراجعة الداخلية كلاً على حدة، كما أجريت في بيئات مصرفية تختلف عن البيئة الليبية، وتحديدًا في فلسطين والأردن، الأمر الذي يحد من إمكانية تعميم نتائجها مباشرة على المصارف الليبية بسبب اختلاف الظروف التنظيمية والمؤسسية والمهنية.

أما على المستوى المحلي، فقد أسهمت دراسات المحجوب (2015) وعبدالحليم (2018) وأبو سيف (2024) وأبوزيد وأبوزقية (2024) في توضيح أهمية المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر بالمصارف الليبية، ومع ذلك، تركز معظم هذه الدراسات على قياس إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر أو التعرف على الدور العام للمراجعة الداخلية فيها، كما أُجري بعضها في نطاق جغرافي أو مؤسسي محدود، مثل مصرف واحد أو المصارف العاملة في مدينة أو مدينتين، فضلاً عن اعتمادها بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة، دون تقديم اختبار متكامل ومحدث لمدى تأثير المراجعة الداخلية في فعالية عمليات إدارة المخاطر المصرفية.

كما أن بعض الدراسات المحلية ركزت على عوامل محددة، مثل استقلالية المراجع الداخلي وموضوعيته والعناية المهنية ودعم الإدارة العليا، دون دمج هذه العوامل ضمن تصور شامل يوضح مدى إسهام وظيفة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومتابعتها ومن ثم، ما تزال هناك حاجة إلى دراسة تطبيقية حديثة تختبر هذه العلاقة بصورة أكثر تكاملاً في المصارف التجارية الليبية.

وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة الفجوة البحثية استناداً إلى الدراسات السابقة والمتمثلة في محدودية الأدلة التطبيقية التي تقيس بصورة متكاملة دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية في البيئة الليبية، كما تهدف إلى تقديم نتائج ميدانية تسهم في توضيح مدى إسهام المراجعة الداخلية في تحسين عمليات تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومتابعتها في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال اختبار دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية، من خلال اختيار عينه منها، بما يوفر دليلاً ميدانياً حديثاً حول مدى إسهام المراجعة الداخلية في تعزيز قدرة المصارف على تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومتابعتها، بما يسهم في دعم جهود تطوير وظيفة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة إدارة المخاطر في البيئة المصرفية الليبية.

1/2 تمهيد:

ازداد اهتمام الفكر المحاسبي بوظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحسين بيئة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية وتحقيق شفافية التقارير المالية، فتطور نتيجة لهذا الاهتمام أدوار المراجعة الداخلية ومجالاتها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التحقق من فعالية إدارة المخاطر المصرفية في مجال دورها الموصوف سابقاً.

عليه سيتم في هذا الفصل مناقشة اتجاهات التطور المهني للمراجعة الداخلية، ودور واهمية خدمات المراجعة الداخلية، وكذلك فعالية المراجعة الداخلية.

2/2 اتجاهات التطور المهني للمراجعة الداخلية :

أدت الأزمات المالية التي عصفت بالمؤسسات المالية والتي من بينها المصارف التجارية إلى ظهور الحاجة إلى إتباع أسس جديدة للمراجعة الداخلية، يُمكنها من التعامل مع المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها، والتحول من تقييم نظم الرقابة الداخلية وممارسة أنشطة المراجعة الداخلية على المستوى التشغيلي إلى ممارسة هذه الأنشطة على المستوى الاستراتيجي. فقد تطور دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمصارف التجارية من خلال زيادة فعالية كل من نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر و الحوكمة، عبر خفض التكاليف واكتشاف الغش وفحص

وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح ما يلزم لمساعدة المصارف على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين كفاءة عملياتها (بن عاطف، 2021). حيث أيد الاتحاد الدولي للمحاسبين على التوجه الحديث للمراجعة الداخلية مؤكداً وجود هدفين أساسيين لأهداف المراجعة، أولهما زيادة فعالية إدارة المخاطر، وأما الثاني فيتمثل في متابعة تطبيق إجراءات الحوكمة (لظن، 2016).

3/2 دور وأهمية المراجعة الداخلية :

تعد المراجعة الداخلية ركيزة أساسية لضمان نزاهة العمليات وشفافيتها، حيث تقوم بدور استباقي في تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والكشف عن مواطن الضعف، كما تسهم في تعزيز إدارة المخاطر عبر تحديد التهديدات المحتملة واقتراح آليات للتخفيف منها. وتحرص على تحقيق الامتثال للوائح القانونية والسياسات الداخلية، مما يحد من المخاطر التشريعية، بالإضافة إلى حماية الأصول من خلال كشف حالات الاحتيال أو سوء الاستخدام، وتقديم تحليلات موضوعية تدعم صناع القرار في تطوير الأداء الاستراتيجي. أخيراً، تُعزز الشفافية المالية والإدارية لبناء ثقة أصحاب المصلحة (IIA, 2024).

4/2 فعالية المراجعة الداخلية :

إن الطريقة الوحيدة لأقناع أصحاب المصلحة بأهمية المراجعة الداخلية هي تقديم دليل على فعاليتها وقدرتها على إضافة قيمه، وتُعد المراجعة الداخلية حجر الزاوية لضمان الامتثال لمتطلبات لجنة بازل وتعزيز المرونة المالية. ففي ظل التحديات المتزايدة مثل تقلبات الأسواق والمخاطر السيبرانية، تتحول هذه الوظيفة من دور رقابي تقليدي إلى شريك استراتيجي يسهم في حماية البنوك من الغرامات المالية وفقدان السمعة. وفقاً لتقارير لجنة بازل (2023) تصل نسبة التوفير في غرامات عدم الامتثال إلى 30% في المصارف المطبقة لمراجعة داخلية فعالة، مما يبرز دورها المحوري في تحقيق الاستقرار المالي (BCBS, 2023).

المراجعة الداخلية الفعالة هي التي تتحول من دور الشرطي الرقابي إلى شريك استراتيجي في بناء ثقافة المخاطرة المسؤولة (Rittenberg & Martens, 2023). وقد أشار (Vasarhelyi, et al. (2021) بان إدماج الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات هو نقطة التحول الجوهرية لرفع كفاءة الاكتشاف المبكر للانحرافات وبالتالي زيادة فعالية إجراءات المراجعة الداخلية.

وقد حاز موضوع فعالية المراجعة الداخلية على اهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين بالتوازي مع التحديات التي تواجهها وظيفة المراجعة الداخلية، فيما يتعلق بإيجاد أفضل الطرق لقياس فعالية المراجعة الداخلية ودورها في فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

5/2 متطلبات فعالية المراجعة الداخلية :

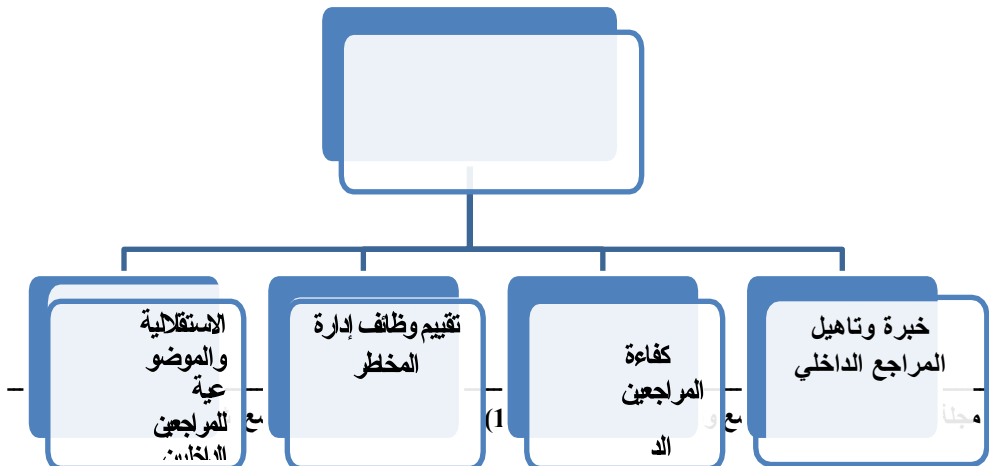
في ظل التحديات المتسارعة التي تواجه القطاع المصرفي - من تعقيدات المخاطر الائتمانية إلى التهديدات السيبرانية - تبرز **المراجعة الداخلية** كحارس استراتيجي لضمان استقرار البنوك وامثالها لمتطلبات بازل الصارمة. إلا أن فعاليتها لا تُبنى بالصدف؛ بل تقوم على أربع ركائز جوهرية تشكل معاً **"هيكل الحماية المتكامل"** الذي أقرته لجنة بازل (BCBS 239) كمعيار عالمي. هذه الركائز لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل بشكل تبادلي: فاستقلالية المراجعين توفر البيئة الآمنة، وكفاءتهم تخلق الأداة المحللة، ودعم الإدارة يضمن التحول من التوصيات إلى الأفعال، وتقييم المخاطر يُحدث التحديث المستمر للضوابط. غياب أي ركيزة يُفقد النظام توازنه

الشكل رقم (2) نموذج متطلبات المراجعة الداخلية

يتضمن خبرة وتاهيل المراجع الداخلي الفعالة كفاءه المراجع الداخلي ، الاستقلالية والموضوعية للمراجعين الداخليين ودورهم تقييم وظائف المخاطر

الاستقلالية والموضوعية للمراجعين الداخليين

المصدر: (حليبية، 2018)



الفصل الثالث - فعالية إدارة المخاطر المصرفية

1/3 تمهيد:

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر منذ القرن التاسع عشر وذلك نتيجة للحروب والانهيئات في العديد من مؤسسات الأعمال غير أن ذلك الاهتمام لم يكن بشكل واضح أو متعارف عليه فكانت تتم عملية إدارة المخاطر بواسطة شركات التأمين، ففي عام 1975 تم إنشاء معهد التأمين وإدارة المخاطر وعقب ذلك أنشئ الكثير من المعاهد والمنظمات مثل أكاديمية إدارة المخاطر البيئية الأمريكية عام 1980، ومعهد إدارة المخاطر في لندن ومن ثم أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد إطار عمل محدد من أجل التطبيق الفعال لإدارة المخاطر (الشيخي، 2015).

فقد تبنيت لجنة Committee of Sponsoring Organizations (COSO) مع water price house مشروعاً لتطوير نموذج يمكن لإدارة المؤسسات استخدامه لتقييم وتطوير وتحسين أعمالها أطلق عليه مصطلح إدارة مخاطر المؤسسات (الشيخي، 2013).

إن إدارة المخاطر تعتبر جوهر العمل المصرفي، حيث أن التحكم في المخاطر المصرفية وإدارتها بالشكل الجيد يحمي المصارف من الوقوع في أزمات مصرفية وتحافظ بذلك على استقرارها.

يستعرض هذا الفصل تعريف المخاطر، بالإضافة إلى أنواع المخاطر المصرفية، كما يتناول العلاقة بين المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل.

2/3 تعريف المخاطر:

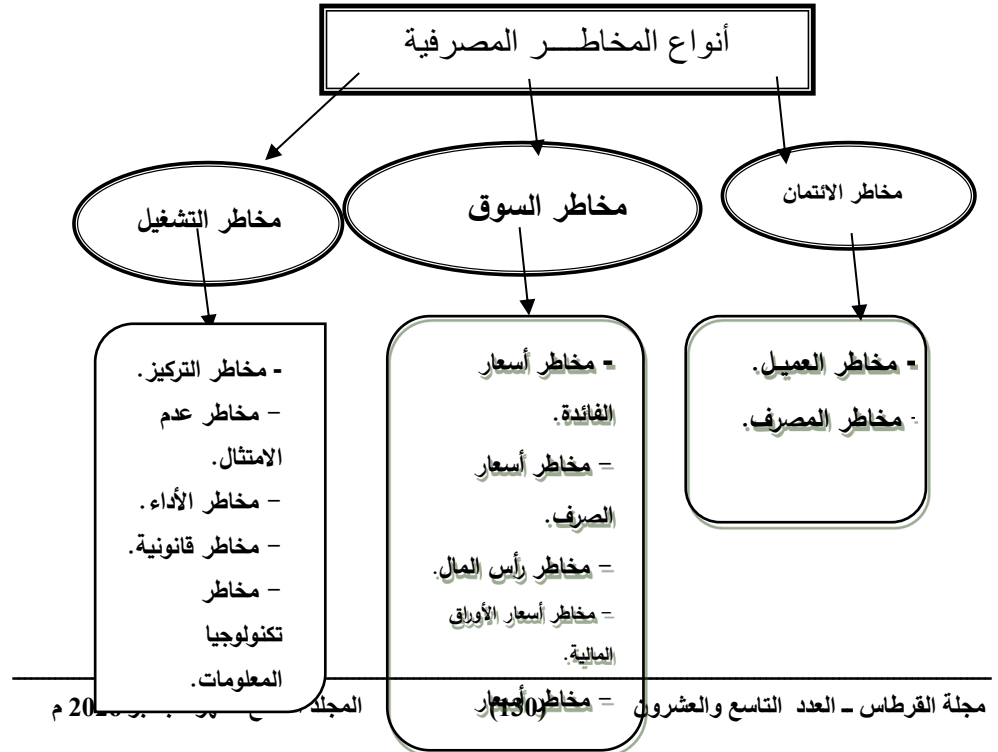
اشتق مصطلح المخاطرة من الكلمة الإيطالية القديمة (RISICAR) وتعني الجرة لذلك فالمخاطرة اختيار وليس قدر حيث يمكن أن نتحكم فيه إذا توفر الوقت والإدارة للقيام بذلك، لقد تعددت وتباينت آراء الباحثين والمختصين والمنظمات المهنية والعلمية في تقديم تعريف واضح للمخاطر باعتبارها من أهم المشاكل الحيوية ذات التأثير الفعال على المؤسسات المالية والتي من ضمنها القطاع المصرفي على وجه الخصوص، لذا يجب أن نفهم ونعرف معنى كلمة المخاطر بشكلٍ دقيقٍ في هذا القطاع الذي يوصف بأنه الأكثر حيوية في الاقتصاد الليبي بالإضافة إلى القطاع النفطي.

هي احتمال وقوع حدث متوقع أو غير متوقع يمكن أن يكون له تأثير سلبي على أصحاب حقوق الملكية (Chaikina & Makhota, 2021). عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على أنها إمكانية حدوث حدثٍ ما قد يكون له تأثيراً سلبياً على تحقيق أهداف المؤسسة (IIA, 2010)، بينما عرفت لها لجنة بازل (Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) بأنها "التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسات (خروبي، 2015).

3/3 أنواع المخاطر المصرفية:

يُناط بالقطاع المصرفي دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد محلياً وعالمياً لاسيما في الدولة الليبية باعتبارها إحدى الدول الساعية للنمو، وذلك من خلال الخدمات المصرفية التي يقدمها، حيث إن هذه الخدمات تُعرض المصارف التجارية إلى العديد من المخاطر المتنوعة والمتباينة المتوقعة وغير المتوقعة، وبالتالي فإن هذه المخاطر لها آثار تنعكس سلباً على ربحيتها وسمعتها وعلى قدرتها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية (الفرجاني والدرسي، 2021).

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية كما في الشكل رقم (2) إلى أصنافٍ رئيسية ثلاث وهي: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل).



1/3/3 الصنف الأول مخاطر الائتمان:

يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للمصارف، والتي ترتبط بعدد من المخاطر، مثل عدم قابلية أو إحجام العميل أو الطرف الآخر للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالاقتراض والتجارة والحماية من الخسائر والتسديد والعمليات المالية الأخرى، أو مخاطر التركيز الائتماني، أو فشل المصرف في المحافظة على جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة (نوفل، 2016).

لكي يحتاط المصرف التجاري من المخاطر الائتمانية لابد من أن يقوم المصرف بإجراء فحص ائتماني على المقترض وطلب تأمينات مناسبة و ضمانات مالية تغطي النقص الذي قد يحدث نتيجة فشل العميل في سداد القروض الممنوحة له، إن اتخاذ قرارات ائتمانية بدون أخذ رأي إدارة المخاطر المصرفية قد يؤدي إلى خسائر وعسر مالي وقد يؤدي في المدى الطويل إلى إفلاسه.

تنقسم المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها إلى الآتي:

- مخاطر العميل: والتي تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.

- مخاطر مرتبطة بالمصرف: هي المخاطر المرتبطة بعدم توافر الخبرات المتخصصة داخل المصرف، إضافة إلى عدم كفاءة إدارة متابعة الائتمان المقدم للعميل للتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المفروضة عليه

2/3/3 الصنف الثاني مخاطر السوق:

يقصد بها المخاطر الناتجة عن الخسائر المالية التي تحدث نتيجة التقلبات في أسعار السوق ككل، أو التي تحدث على مستوى أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها (المرابطي، 2013).

ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى خمسة أقسام كما يلي:

- مخاطر أسعار الفائدة: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة مع كل من الأصول والالتزامات، وتتصاعد هذه المخاطر في عدم وجود نظام معلومات لدى المصرف يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، وكذلك من التفاوت الزمني لأجل الدين وإعادة تقييم الأصول والالتزامات ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة (نوفل، 2015)

- مخاطر أسعار الصرف: يقصد بها الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والخاصة بالأصول والالتزامات، حيث تبدأ هذه المخاطر في الظهور عند تعامل المؤسسات المالية والتي من ضمنها المصارف بالعملات الأجنبية أو قيامها بمنح قروض أو تسهيلات بالعملات الأجنبية، وبالتالي تلك المخاطر مرتبطة بالتطور المستقبلي لسعر صرف العملة الأجنبية، بمعنى أنها المخاطر التي تواجه المصارف نتيجة لتحركات أسعار الصرف (نوفل، 2015).

- مخاطر رأس المال: تعني المخاطر الناتجة عن عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات ويعجز المصرف عن الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق ملكية سالبة، ولكن من الصعب من الناحية العملية تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى للجهاز المصرفي ككل، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة (الأمين والصدیق، 2022).

- مخاطر أسعار الأوراق المالية: وهي المخاطر الناجمة عن احتمال تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للأسهم والسندات، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

- مخاطر أسعار السلع: يقصد بها تلك التغيرات التي ممكن أن تطرأ على أسعار السلع الأساسية الناجمة عن التغير في أسعار المواد الأولية للإنتاج (المرابطي، 2013).

3/3/3 الصنف الثالث مخاطر التشغيل:

إن قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة التنفيذية على مجريات الأمور في المصارف التجارية من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو الغش أو تعطيل تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، أو ممارسة العمل المصرفي بأسلوب غير ملائم، ويُنظر إلى مخاطر التشغيل على أنها مخاطر تحمل خسائر نتيجة عن عدم نجاح أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والإحداث الخارجية، فهي من العمليات المتولدة عن النشاط اليومي للمصارف.

ترى لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبيراً له عدة معانٍ مختلفة في الصناعة المصرفية، إلا أنها قدمت تعريف عام لها يتمثل في مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

أن مخاطر التشغيل هي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف التجاري نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديه، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية، أو نتيجة عوامل وأحداث خارجية (سعد و ابراهيم، 2021). ويمكن النظر إلى مخاطر التشغيل من خلال الرؤية التالية:

- مخاطر التركيز: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في نوع واحد أو عدة أنواع صغيرة وغير متنوعة وتسمى أيضاً مخاطر عدم التنوع.
- مخاطر عدم الامتثال (عدم الالتزام): ويقصد بها تعرض المصارف لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية، أو حرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات (نوفل، 2016).
- مخاطر الأداء (الأعمال): ويقصد بها الخسائر الناتجة من الفشل في الرقابة الداخلية على الموظفين والعاملين أو الفشل في تطبيق الطرق المناسبة لإدارة المخاطر (وهذان وآخرون، 2021).
- مخاطر قانونية: هي المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام ومخالفة المصارف لقوانين العمل والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي تعمل بها مما يعرضها للمخاطر والخسائر (وهذان وآخرون، 2021).

كما تنشأ المخاطر القانونية عن مخالفات إدارات المصارف التجارية للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية (المصرف المركزي) المنظمة لإجراءات مزاوله مهنة الصرافة والصرف الأجنبي وعمليات التحويل الخارجي أو الخلل بنسب كفاية رأس المال (الحدود الدنيا لكفاية رأس المال) أو الخلل بنسب السيولة والتوظيف، ومما يترتب على ذلك من عقوبات قانونية قد تصل إلى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية أو المطالبة بالتصفية أو الاندماج (بن عاطف، 2021)، وبمعنى آخر المخاطر الناجمة عن نقص في المستندات التي تمثل ضمانات العملاء والتي يثبت عدم حجبتها من طرف القضاء في حالة النزاع.

- مخاطر تكنولوجيا المعلومات: وهي المخاطر التي تنتج نتيجة وجود مشاكل أو أخطاء في التطبيقات والتغيرات غير المنسقة أو غير الموثوقة في البرامج والأنظمة الالكترونية وكذلك الكفاءة في الإدخال والمعالجة والإخراج وعدم كفاية إجراءات الأمن السيبراني أو عدم وجود كادر مؤهل ومدرّب بشكل جيد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة داخل المصارف التجارية.

- مخاطر السيولة: ويقصد بها عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها، فالمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر من الممكن أن يؤدي إلى إفلاسه (الفرجاني والدرسي، 2021).

بدورها تنقسم مخاطر السيولة إلى الآتي (بوعظمت وأخرون، 2020) :

- مخاطر السيولة التمويلية: تظهر مخاطر السيولة عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها المصرف.
- مخاطر السيولة السوقية: حيث أحيانا يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة وذلك لصعوبة تسيلها، وإذا اضطر المصرف لبيعها بأقل من أسعار السوق ففي هذه الحالة قد تترتب على المصرف خسائر لا يرغب بتحملها.

■ مخاطر السيولة العرضية: تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ من ودائع العملاء التي قد يتعرض لها المصرف كالسحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية.

4/3 العلاقة بين مهام المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل:

يتضح من خلال الدراسات السابقة أن الطلب المتنامي لوظيفة المراجعة الداخلية لاسيما في المصارف التجارية انعكس على تطور أساليبها ومجالاتها، حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية في تطور سريع تماشياً مع التطورات الاقتصادية والمالية، وقد أكد على ذلك معهد المراجعين الداخليين من خلال إفصاحه بأن نشاط المراجعة الداخلية قد بات يؤدي من داخل المؤسسة أو خارجها ولكن بشرط الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي توفر بدورها ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف، فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التي تحدث في المصرف بهدف تحليلها والحد من تكرارها مستقبلاً (بخيت وآخرون، 2019).

إن وجود إدارة فعالة للمراجعة الداخلية يساهم في حماية المصرف وأصوله في عدة نواحي لعل من أهمها إدارة كيفية إدارة المخاطر لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الهائل وزيادة الفرص والمخاطر نتيجة لهذا التطور، إن المراجعة الداخلية من أهم أدوات نجاح العمل المالي والمصرفي.

الفصل الرابع - الدراسة الميدانية:

1/4 أداة الدراسة:

للحصول على المعلومات من اللازمة لإجراء هذه الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية والتي تم تقسيمها إلى قسمين موزعة على النحو التالي:

القسم الأول: للتعرف على توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: مستوى فعالية إدارة المخاطر المصرفية والتي يمكن للمصرف تحقيقها في ظل كفاءة عملية المراجعة الداخلية: ويتكون من (29 فقرة) مقسمة إلى أربعة أبعاد كما يلي:

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

- **البُعد الأول** ويتمثل في: دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية، وتكون من (14 فقرات).
 - **البُعد الثاني** ويتمثل في: فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية، وتكون من (5 فقرات).
 - **البُعد الثالث** ويتمثل في: فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية، وتكون من (5 فقرات).
 - **البُعد الرابع** ويتمثل في: فاعلية إدارة المخاطر السوقية، وتكون من (5 فقرات).
- 2/4 الدراسة الاستطلاعية:**

للتأكد من مدى ملاءمة الأداة المستخدمة في جمع البيانات تم إجراء دراسة استطلاعية، وأخضعت البيانات التي جمعت من خلالها إلى التحليل للتعرف على درجة ثباتها وصدقها.

■ ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (20) مفردة من مجتمع الدراسة، وطُبقت معادلة (ألفا-كرونباخ) لحساب الثبات، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات لإبعاد متغير فعالية إدارة المخاطر المصرفية ما بين (0.819-0.895)، أما قيمة معامل ثبات متغير فقد بلغ (0.935)، وهي درجات ثبات مقبولة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات وبدرجة جيدة من التميز، وذلك كما موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (1) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

أبعاد ومحاور الدراسة	الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية	14	0.895	0.946
بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية	5	0.884	0.940
بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية	5	0.819	0.905
بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر السوقية	5	0.907	0.952
متغير فعالية إدارة المخاطر المصرفية	29	0.935	0.967

■ صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق هما الصدق المحكمين، والصدق الإحصائي وذلك على النحو التالي:

صدق المحكمين: لقد تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال الإدارة، والإحصاء، وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة والتي

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

أوصى بها المحكمين، حيث لم تكن هناك تعديلات جوهرية، واقتصرت على الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

الصدق الذاتي: تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، وذلك كما هو موضح بالجدول (1)، تراوحت قيم معاملات الصدق أبعاد متغير توضح مستوى فعالية إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل والتي يمكن للمصرف تحقيقها في كفاءة وفعالية عملية المراجعة الداخلية ما بين (0.905-0.952)، وبلغت قيمة معامل صدق متغير توضح مستوى فعالية إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل والتي يمكن للمصرف تحقيقها في كفاءة وفعالية عملية المراجعة الداخلية ككل (0.967)، وهذا يبرز صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من لأجله.

3/4 اختبار اعتدالية البيانات:

يمكن معرفة توزيع البيانات باستخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) عندما يكون حجم البيانات مناسب، والجدول (2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول رقم (2) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

متغيرات الدراسة	شابيرو- ويلكس	العدد	الدلالة الإحصائية
بُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية	0.982		0.610
بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية	0.967	52	0.071
بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية	0.957		0.052
بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر السوقية	0.961		0.064
متغير فعالية إدارة المخاطر المصرفية	0.965		0.118

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أكبر من مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف

عن التوزيع الطبيعي، وحيث أن البيانات في هذه الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يعني استخدام الاختبارات اللامعلمية (Parametric) هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

4/4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، للتعرف على مستوى فعالية إدارة المخاطر المصرفية، فضلاً عن ذلك إيجاد الفروق فعالية إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية. وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

1. ثبات مقياس الدراسة (Reliability) معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من أسئلة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة عن تساؤلاتها، كما استخدم الصدق الذاتي للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله.
2. استخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، الأمر الذي ترتب عليه تحديد نوع الاختبارات سواء كانت البارامترية أو اللابارامترية.
3. الجداول التكرارية (Frequency) لاستخراج المؤشرات الأساسية لوصف البيانات بواسطة النسب المئوية، والتكرارات لكل بند من بنود الاستبانة.
4. المتوسطات الحسابية (Mean)، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لجميع أبعاد الدراسة الرئيسية.
5. الانحراف المعياري (Standard Deviation) لتحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة والخاصة بأبعاد الدراسة الرئيسية.
6. اختبار (T-test) لعينة واحدة للتعرف على مستوى فعالية إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل.

بعد توزيع الاستثمارات وفرزها وتحديد الاستثمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تُعطى درجة (2)، محايد تُعطى درجة (3)، موافق تُعطى درجة (4)، وموافق بشدة تُعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (3) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على مستوي فعالية إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية، كما يلي:

جدول رقم (3)

يبين مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	درجة الموافقة	المتوسط المرجح	مدى الوزن النسبي (%)	وصف المستوي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.79	(20-36)%	منخفض جداً
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59	(36-52)%	منخفض
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39	(52-68)%	متوسط
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19	(68-84)%	مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5	(84-100)%	مرتفع جداً

وعليه يكون المتوسط النظري لدراسة هو: مجموعة الدرجات الفقرات المقياس على العدد الكلي لمقياس يساوي 3 وهذا يمثل المتوسط النظري لدراسة (3)، وحيث أن زيادة متوسط الفقرة عن المتوسط النظري دل على موافقة المبحوثين على الفقرة وبالتالي ارتفاع مستواها، وأما إذ انخفض المتوسط دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على الفقرة وبالتالي انخفاض مستواها.

5/4 الدراسة الميدانية:

تختص هذه الدراسة بتحليل البيانات التي تم تجميعها من مجتمع الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما تم التحقق من صحة الفرضيات التي وضعت، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، كما هو موضح بالجدول بالتالي:

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	النوع الاجتماعي	العدد	النسبة
الخبرة	اقل من 10 سنوات	26	49.1
	من 10 إلى 20 سنة	22	41.5
	من 20 إلى 30 سنة	3	5.7
	من 30 سنة فأكثر	2	3.8
	المجموع	53	100.0
المؤهل	بكالوريوس	32	60.4
	دبلوم دراسات عليا	6	11.3
	ماجستير	15	28.3
	المجموع	53	100.0
جهة العمل	مصرف التجاري الوطني	26	49.1
	مصرف الوحدة	27	50.9
	المجموع	53	100.0
الادارة التابع لها	إدارة المراجعة الداخلية	36	67.9
	إدارة المخاطر المصرفية	14	26.4
	وحدة المراقبة والامتثال	3	5.7
	المجموع	53	100.0
المركز الوظيفي	رئيس قسم	11	20.8
	رئيس وحدة	5	9.4
	موظف	37	69.8
	المجموع	53	100.0

من خلال الجدول (4) والذي يتضمن تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، فيما يتعلق

أما فيما يخص متغير الخبرة يتبين أن النسبة الأعلى كانت الخبرة (أقل من 10 سنوات) وبلغت نسبته (49.1%)، ثم يليها نسبة (من 10 إلى 20 سنة) وبلغت نسبته (41.5%) وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء (من 20 إلى 30 سنة) وبنسبة بلغت (3.8) المرتبة الأخيرة جاء العمر (من 30 سنة فأكثر) وبنسبة بلغت (5.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

وبخصوص متغير المؤهل يتبين أن النسبة الأعلى كانت مستوى التعليمي (بكالوريوس) وبلغت (60.4%)، يليه جاءت مستوى التعليمي (ماجستير) وبلغت (28.3%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مستوى المؤهل (دبلوم دراسات عليا) وبنسبة (11.3%) من إجمالي عينة الدراسة.

وبنسبة لمتغير جهة العمل يتبين أن النسبة الأعلى كانت (مصرف الوحدة) وبنسبة بلغت (50.9%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت جهة العمل (المصرف التجاري الوطني) وبنسبة بلغت (49.1%) من إجمالي عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق الإدارة التابع لها يتبين أن النسبة الأعلى كانت (إدارة المراجعة الداخلية) وبنسبة بلغت (67.9%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت الإدارة التابع لها (إدارة المخاطر المصرفية) وبلغت نسبته (26.4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت التخصص العلمي (وحدة المراقبة والامتثال) وبنسبة بلغت (5.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

من خلال الجدول (4) والذي يتضمن متغير المركز الوظيفي يتبين أن النسبة الأعلى كانت (موظف) وبنسبة بلغت (69.8%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت متغير المركز الوظيفي (رئيس قسم) وبلغت نسبته (20.8%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت متغير المركز الوظيفي (رئيس وحدة) وبنسبة بلغت (9.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

ثانياً - تساؤلات الدراسة:

يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:
السؤال الأول: ما مستوى فعالية إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني)؟

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

لإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات والأبعاد المكونة لهذا المتغير، وذلك على النحو التالي:
جدول رقم (5) يوضح المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد متغير فعالية إدارة المخاطر

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الترتبة
1.	بُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية	4.04	.4450	80.8	مرتفع	1
2.	بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية	4.03	.6400	80.6	مرتفع	2
3.	بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية	3.95	.5630	79.0	مرتفع	4
4.	بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر السوقية	3.99	.6910	79.8	مرتفع	3
	المستوى العام لمتغير فعالية إدارة المخاطر	3.99	.5610	79.8	مرتفع	-

يتضح من الجدول (5) بُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.04) بانحراف معياري (0.445)، ووزن نسبي (80.0%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية بمتوسط حسابي (4.03) وبانحراف معياري (0.640)، ووزن نسبي (80.6%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء بُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر السوقية بمتوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (0.691)، ووزن نسبي (79.8%)، أما في المرتبة الأخيرة جاء بُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية بمتوسط حسابي (3.95) وبانحراف معياري (0.563)، ووزن نسبي (79.0%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لمتغير فعالية إدارة المخاطر المصرفية قد بلغ (3.99) بانحراف معياري (0.561) ووزن نسبي (79.8%) وهو مرتفعاً المستوى مقارنة بالجدول (3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد المكونة لهذا المتغير وذلك على النحو التالي:

- بُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية:

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

لتحديد مدى توافر هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6) يظهر المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتبة
1.	يتمتع موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالحرية في التقرير عن نتائجهم وتقييماتهم	4.06	0.663	81.2	مرتفع	6
2.	يُسمح لموظفي المراجعة الداخلية بالتدخل في تصميم إدارة أنظمة الرقابة الداخلية	3.91	0.861	78.2	مرتفع	14
3.	يتناوب موظفي قسم المراجعة الداخلية على أداء مهام المراجعة بشكل دائم	4.21	0.689	84.2	مرتفع	1
4.	يحترم المراجعون الداخليون خصوصية المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال أعمالهم	4.09	0.687	81.8	مرتفع	4
5.	يتجنب المراجع الداخلي مراجعة أنشطة كان مسؤول عنها	4.09	0.714	81.8	مرتفع	3
6.	لدى المراجعين الداخليين القدرة على إحداث تأثير في المستويات العليا للمصرف	4.00	0.734	80.0	مرتفع	8
7.	يخصص مجلس الإدارة مي ا زنية كافية لدعم أنشطة المراجعة الداخلية	4.09	0.658	81.8	مرتفع	5
8	تتوفر لدى المراجعين الداخليين طرق وأدوات ملائمة للقيام بعملية المراجعة	3.98	0.665	79.6	مرتفع	10
9	يوجد تدريب ملائم مستمر من أجل مواكبة التحول الرقمي والنمو التقني المعقد لأنشطة المصرف	4.00	0.650	80.0	مرتفع	9
10	تتوفر لدى المراجعين معرفة كافية للأساليب والطرق الحديثة للمراجعة	3.94	0.663	78.8	مرتفع	13
11	يبدل المراجع الداخلي العناية والمهارة المعتمدة على الحذر والكفاءة المهنية المعقولة	3.96	0.619	79.2	مرتفع	12
12	يتم إعداد خطة المراجعة بناء على تقييم سليم للمخاطر	4.06	0.663	81.2	مرتفع	7
13	تقيم المراجعة الداخلية وتحسن فعالية نظام الرقابة الداخلية	3.98	0.635	79.6	مرتفع	11
14	تضيف المراجعة الداخلية قيمة للمصرف	4.19	0.652	83.8	مرتفع	2
	المستوى العام لبُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية	3.95	0.704	79.0	مرتفع	-

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر تجاه المركز تجاه المركز قد تراوحت ما بين (3.91-4.21)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.619-0.861)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "يتناوب موظفي قسم المراجعة الداخلية على أداء مهام المراجعة بشكل

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

دائم. " بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.689) ووزن نسبي (84.1%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "تضيف المراجعة الداخلية قيمة للمصرف " بمتوسط حسابي قدره (4.19) وانحراف معياري (0.652)، ووزن نسبي (83.8%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة "تتوفر لدى المراجعين معرفة كافية للأساليب والطرق الحديثة للمراجعة." بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وانحراف معياري (0.663) ووزن نسبي (78.8%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يُسمح لموظفي المراجعة الداخلية بالتدخل في تصميم إدارة أنظمة الرقابة الداخلية." وبلغ متوسطها الحسابي (3.91) بانحراف معياري (0.861) ووزن نسبي (78.2%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لُبُعد أخلاقيات العمل تجاه المركز قد بلغ (3.95) بانحراف معياري (0.704) ووزن نسبي (79.0%)، مما يعني أن المستوى العام لُبُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية مرتفعاً مقارنة بالجدول (3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي.

- بُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (7) يظهر المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لُبُعد فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يعتمد المصرف على أنظمة متقدمة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض	4.11	0.725	82.2	مرتفع	1
2.	تم تحديث سياسات الإقراض بشكل دوري وفقاً لتغيرات المخاطر الائتمانية	4.11	0.670	82.2	مرتفع	2
3.	لدى المصرف آلية فعالة لمراقبة وإدارة الديون المتعثرة والحد منها	4.02	0.796	80.4	مرتفع	3
4.	يتم تصنيف العملاء بناءً على مستويات المخاطر الائتمانية لاتخاذ قرارات مناسبة	4.00	0.760	80.0	مرتفع	4
5.	يتم تطبيق إجراءات صارمة للحد من مخاطر الائتمان وضمان استرداد الديون في الوقت المحدد	3.91	0.904	78.2	مرتفع	5
-	المستوى العام لُبُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية	4.03	0.640	80.6	مرتفع	-

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية قد تراوحت ما بين (3.91-4.11)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.670-0.904)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "يعتمد المصرف على أنظمة متقدمة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض." بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.725) ووزن نسبي (82.2%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "تم تحديث سياسات الإقراض بشكل دوري وفقاً لتغيرات المخاطر الائتمانية." بمتوسط حسابي قدره (4.11) وانحراف معياري (0.670)، ووزن نسبي (82.2%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة "يتم تصنيف العملاء بناءً على مستويات المخاطر الائتمانية لاتخاذ قرارات مناسبة." بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وانحراف معياري (0.760) ووزن نسبي (80.0%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "يتم تطبيق إجراءات صارمة للحد من مخاطر الائتمان وضمان استرداد الديون في الوقت المحدد." وبلغ متوسطها الحسابي (3.91) بانحراف معياري (0.904) ووزن نسبي (78.2%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية قد بلغ (4.03) بانحراف معياري (0.640) ووزن نسبي (80.6%)، لذلك يكون المستوى العام لبُعد فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية مرتفعاً مقارنة بالجدول (3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي.

- بُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:
جدول رقم (8) يظهر المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يمتلك المصرف سياسات وإجراءات واضحة للحد من المخاطر التشغيلية المحتملة.	4.00	0.734	80.0	مرتفع	2
2.	يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على أساليب التعامل مع المخاطر التشغيلية	4.00	0.855	80.0	مرتفع	1

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

3.	يعتمد المصرف على أنظمة تقنية حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال والتلاعب المالي	3.83	0.727	76.6	مرتفع	5
4.	يتم تحليل الحوادث التشغيلية السابقة واستخدامها في تحسين إجراءات العمل	3.94	0.718	78.8	مرتفع	4
5.	لدى المصرف خطة استجابة فعالة للتعامل مع الأزمات التشغيلية عند حدوثها	3.96	0.649	79.2	مرتفع	3
	المستوى العام لُبعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية	3.95	0.563	79.0	مرتفع	-

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية قد تراوحت ما بين (3.83-4.00)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.649-0.855)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "يتم تدريب الموظفين بشكل دوري على أساليب التعامل مع المخاطر التشغيلية." بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.855) ووزن نسبي (80.0%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "يملك المصرف سياسات وإجراءات واضحة للحد من المخاطر التشغيلية المحتملة." بمتوسط حسابي قدره (4.00) وانحراف معياري (0.734)، ووزن نسبي (80.0%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة "يتم تحليل الحوادث التشغيلية السابقة واستخدامها في تحسين إجراءات العمل." بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وانحراف معياري (0.718) ووزن نسبي (78.8%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "يعتمد المصرف على أنظمة تقنية حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال والتلاعب المالي." وبلغ متوسطها الحسابي (3.83) بانحراف معياري (0.727) ووزن نسبي (76.6%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لُبعد فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية قد بلغ (3.95) بانحراف معياري (0.563) ووزن نسبي (79.0%)، مما يعني أن المستوى العام لُبعد فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية مرتفعاً مقارنة بالجدول (3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي.

- بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر السوقية:

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:
جدول رقم (9) يظهر المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لُبُعد دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر السوقية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يراقب المصرف تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف بانتظام لتجنب المخاطر السوقية	4.08	0.730	81.6	مرتفع	1
2.	يعتمد المصرف على استراتيجيات تحوط مالية فعالة لحماية أصوله من التقلبات السوقية	3.92	0.874	78.4	مرتفع	5
3.	يتم استخدام أدوات مالية حديثة لتقليل تأثير المخاطر السوقية على أداء المصرف	4.00	0.832	80.0	مرتفع	2
4.	لدى المصرف فرق متخصصة لمتابعة الأسواق المالية واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة	4.00	0.784	80.0	مرتفع	3
5	يتم مراجعة الاستثمارات بشكل دوري لتقليل التعرض للمخاطر غير المتوقعة	3.94	0.818	78.8	مرتفع	4
	المستوى العام لُبُعد فاعلية إدارة المخاطر السوقية	3.99	0.691	79.8	مرتفع	-

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد فاعلية إدارة المخاطر السوقية قد تراوحت ما بين (3.92-4.08)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.730-0.874)، وجاءت في المرتبة الأولى والثانية الفقرة بين "يراقب المصرف تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف بانتظام لتجنب المخاطر السوقية." بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.730) ووزن نسبي (81.6%)، وجاءت في المرتبة التالية الفقرة يتم استخدام أدوات مالية حديثة لتقليل تأثير المخاطر السوقية على أداء المصرف." بمتوسط حسابي قدره (4.00) وانحراف معياري (0.832)، ووزن نسبي (80.0%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "يعتمد المصرف على استراتيجيات تحوط مالية فعالة لحماية أصوله من التقلبات السوقية." وبلغ متوسطها الحسابي (3.92) بانحراف معياري (0.874) ووزن نسبي (78.4%). وبوجه عام فإن المتوسط العام فاعلية إدارة المخاطر السوقية قد بلغ (3.99) بانحراف معياري

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

(0.691) ووزن نسبي (79.8%)، مما يعني أن المستوى العام لبُعد فاعلية إدارة المخاطر السوقية مرتفعاً مقارنة بالجدول (3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي.

ثالثاً - الجانب الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة ونظراً لأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي فقد استخدمت الأساليب المعلمية في هذا الجانب وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية :
للتحقق من صحة هذه الفرضية حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على هذا البُعد، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (10) يبين دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر لمصرفي الوحدة والتجاري الوطني

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية	53	4.042	0.445	3	52	17.035 (**)	0.000

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسط العام دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية (4.042) وبانحراف معياري قدره (0.445)، في حين كان المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (17.035) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.01$ ، وعليه ترفض الفرضية التي تنص على أنه "لا يوجد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني) وفق معايير بازل"، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني) وفق معايير بازل".

الفرضية الفرعية الاولى:

تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دورًا ذا دلالة إحصائية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية .

جدول رقم (11) يبين نتائج اختبار دلالة دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية لمصرفي الوحدة والتجاري الوطني

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية	53	4.030	0.640	3	52	11.715 (**)	0.000

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (11) يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية (4.030) وانحراف معياري قدره (0.640)، وكان المتوسط الفرضي لهذا البعد (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (11.715) وهي قيمة دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.01$ ، وعليه تقبل هذه الفرضية.

- الفرضية الفرعية الثانية:

تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دورًا ذا دلالة إحصائية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية .

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لاستجابات عينة الدراسة على هذا البعد، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (12) يبرز دلالة دور المراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية لمصرفي الوحدة والتجاري الوطني

البيان	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة	قيمة (t)	الدلالة
--------	-------	---------	-------------------	---------	------	----------	---------

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

الإحصائية		الحرية	الفرضي		الحسابي		
0.000	12.244 ^(**)	52	3	0.563	3.947	53	فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (12) يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية (3.947) وانحراف معياري قدره (0.563)، وكان المتوسط الفرضي لهذا البُعد (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (12.244) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.01$ ، وعليه تقبل الفرضية.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

تؤدي إدارة المراجعة الداخلية دوراً ذا دلالة إحصائية في تعزيز فعالية إدارة مخاطر السوق بالمصارف التجارية الليبية

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لاستجابات عينة الدراسة على هذا البعد، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (13) يوضح دلالة فاعلية إدارة المخاطر السوقية لمصرفي الوحدة والتجاري الوطني

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
فاعلية إدارة المخاطر السوقية	53	3.989	0.691	3	52	10.415 ^(**)	0.000

** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (13) يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي فاعلية إدارة المخاطر السوقية بالمصارف التجارية الليبية (3.989) وانحراف معياري قدره (0.691)، وكان المتوسط الفرضي لهذا البُعد (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (10.415) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة

الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha. = 0.01$ ، وعليه تقبل هذه الفرضية.

6/4 نتائج الدراسة:

بعد استكمال الدراسة بجانبها النظري والميداني، وجمع البيانات وتحليلها عن فعالية لإدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي سيتم عرضها ومناقشتها في هذا الجزء، وبناءً على تلك النتائج سيتم طرح مجموعة من التوصيات، التي تهدف إلى الأهمية والفائدة من معرفة فعالية لإدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج تحليل الوصفي:

- بينت النتائج أن مستوى الفعالية لإدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني) بأبعاده المتمثلة في: (دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية، فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية، فاعلية إدارة المخاطر السوقية) جميعها كانت مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أظهرت النتائج أن بُعد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية، جاء في المرتبة الأولى، فيما جاء بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية في المرتبة الثانية، أما بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر السوقية فقد جاء في المرتبة ما قبل الأخيرة، في حين جاء بُعد دور المراجعة الداخلية فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية في المرتبة الأخيرة.

نتائج تحليل الاستنتاجي:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد فعالية لإدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني).
- بينت نتائج الدراسة أنه يوجد دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني).
- أسفرت النتائج أنه يوجد دور للمراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني).

- بينت النتائج أنه يوجد دور للمراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني) .
 - أوضحت النتائج أنه يوجد دور للمراجعة الداخلية في فاعلية إدارة المخاطر السوقية بالمصارف التجارية الليبية (الوحدة، التجاري الوطني).
- 7/4 توصيات الدراسة:**

- من خلال ما اسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات نسوقها على النحو التالي:
- ضرورة تبني سياسة صارمة لمنع تضارب المصادر (مثل تدوير فرق المراجعة كل 3 سنوات وزيادة تدريب موظفي إدارة المراجعة الداخلية)
 - العمل على تطوير التكامل بين إدارتي المراجعة الداخلية والمخاطر المصرفية.
 - وجوب إنشاء منصة رقمية مشتركة لتقاسم بيانات المخاطر وتقارير المراجعة في الوقت الفعلي..
 - توظيف التطور التكنولوجي من خلال استحداث نظام ذكاء اصطناعي للكشف عن الاحتيال المالي.
 - إنشاء غرفة تحكم مركزية لمراقبة تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
 - العمل على متابعة تنفيذ إرشادات مصرف ليبيا المركزي .

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

قائمة المراجع والمصادر:

أولا المراجع العربية:

عبدالحليم، محمد فرحات. (2018). مدي توافر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين اداء ادارة المخاطر " دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية العاملة في ليبيا" [رسالة ماجستير جامعة بنغازي].

ابوزيد، خالد عبدالشافي و أبو زقية عبدالناصر محمد(2024). دور المرتجة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف العاملة في ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والمال. لظن، هيا مروان إبراهيم. (2016). مدي فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO "دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة" [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية]. قاعدة معلومات دار المنظومة.

نوفل، صبري(2016). إدارة المخاطر المصرفية، مجلة المال والتجارة، (3)، 19-22 دار المنظومة. نوفل، صبري(2015). إدارة المخاطر المصرفية، مجلة المال والتجارة، 25-29. دار المنظومة. الفرجاني، ابراهيم مسعود والدرسي، عبدالله جادالمولى. (2021). مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة الجامعي، 33(2)، 201-220. قاعدة معلومات دار المنظومة. المحجوب، حميده علي(2015). دور المراجع الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية[رسالة ماجستير، جامعة مصراته].

الشيخ، المعتز رمضان. (2013). دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"[رسالة ماجستير، جامعة عين شمس] قاعدة معلومات دار المنظومة.

الشيخ، المعتز رمضان. (2015). إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام التكامل بني نموذج الأداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشأة لتفعيل إدارة المخاطر المصرفية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"[رسالة دكتوراه، مجلة جامعة عين شمس] قاعدة معلومات دار المنظومة.

الرفاعي، مفتاح عثمان، بن يونس، ناصر ميلاد، عبد العالي، احمد مفتاح. (2020). المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية ودورها في إدارة مخاطر الاعمال "الواقع والصعوبات". جامعة النجم الساطع. المؤتمر الدولي السادس.

دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية

حليبية، كندة يحيى (2020). متطلبات فعالية إجراءات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي السوري. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 42(5). قاعدة معلومات دار المنظومة.

بن عاطف، ولاء سعيد (2021). دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. المجلة العربية للنشر العلمي، 37، 115_142. قاعدة معلومات دار المنظومة.

البلوي، ناصر مفرج. (2021). محددات جودة المراجعة الداخلية وأثرها على اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية "دراسة ميدانية في بيئة الممارسات المهنية السعودية" المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 19(2)، 180_208. doi.org/10.52133/ijrsp.v2.19.7

تقرير الاستقرار المالي (2017) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. cbl.gov.ly

تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2020.

<https://www.audit.gov.ly/ar/download>

خروبي، وهيبه. (2015). فعالية الرقابة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة لونيبي علي البليده، 33(2)، 677-695. قاعدة معلومات دار المنظومة.

المرابطي، نوال. (2013). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية "دراسة على البنوك في ولاية ورقلة" رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة. <http://search.mandumah.com/Record/1017123>

الامين، حمزة عبدالله و الصديق، نور الدين ناصر. (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(2).

سعد، بهاء الدين مسعد و إبراهيم، شيماء مهدي. (2021). المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي. مجلة البحوث المالية والتجارية، 2(3)، 216-222. قاعدة معلومات دار المنظومة.

وهدان، محمد علي محمد، الخولي. اسامة عبد المنعم وعبد الحميد، علي مصطفى. (2021) اثر التخصص القطاعي للمراجع علي إدارة المخاطر "دراسة ميدانية". مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، 2(2)، 157-206. قاعدة معلومات دار المنظومة.

بوعظمت، محمد اصميده، الفيتوري، امانى ونيس، ادريس، المبروك خالد. (2020). مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على الربحية بالمصارف التجارية في ليبيا "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في ليبيا للفترة المالية 2007-2010". مجلة الدراسات الاقتصادية، 3(4)، 179-192. قاعدة معلومات دار المنظومة.

بخيت، محمد بهاء الدين، اسريتي، اسريتي عمر، ناثن، دميانة. (2021). العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الليبي "خلال الفترة من 2013 حتى 2019. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2)، 203-227. قاعدة معلومات دار المنظومة.

<https://www.theiia.org/standards> [IIA]. (2024). المعهد الدولي للمراجعين الداخليين

لجنة بازل للرقابة المصرفية (2023). [BCBS]. بنك التسويات الدولية <https://www.bis.org/bcbs/publ/d540.pdf>.

ثانيا المراجع الأجنبية :

Shlash Mohammad, A. A., Shelash, S. I., Taher Saber, I., Vasudevan, A., Neman Darwazeh, R., Almajali, R., & Fei, Z. (2025). Internal audit governance factors and their effect on the risk-based auditing adoption of commercial banks in Jordan. Data and Metadata, 4, Article 464. <https://doi.org/10.56294/dm2025464>

Tanbour, K. M., Ben Saada, M., & Nour, A. N. I. (2025a). The impact of applying internal auditing ethics on bank risk management during crises: A field study on banks operating in Palestine. Discover Sustainability, 6, Article 901. <https://doi.org/10.1007/s43621-025-01435-y>

Tanbour, K. M., Ben Saada, M., & Nour, A. I. (2025b). The impact of applying internal auditing standards on banking risk management during crises: A field study on banks operating in Palestine. Journal of Financial Reporting and Accounting. Advance online publication. <https://doi.org/10.1108/JFRA-11-2024-0816>

Rittenberg, L., & Martens, F. (2023). Auditing: A Value-Added Approach (11th ed.). AICPA. p. 156 Vasarhelyi, M. A., et al. (2021). Continuous Auditing and AI. MIT Press. p. 203